

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في نيبال

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، الذي جدد فيه المجلس، بناء على طلب حكومة نيبال وتوصية الأمين العام، ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وفقاً لما جاء في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكانت بعثة الأمم المتحدة في نيبال قد أنشئت بوصفها بعثة سياسية خاصة تشمل ولايتها رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للحزب الشيوعي النيبالي (المالوي) ولجيش نيبال.
- ٢ - ويستعرض هذا التقرير مدى التقدم المحرز في عملية السلام وفي تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، منذ تقريره المقدم إلى المجلس في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/454).

ثانياً - التقدم المحرز في عملية السلام

- ٣ - حدثت تطورات سياسية هامة منذ تقديم تقريره الأخير، بما في ذلك انتخاب الجمعية التأسيسية لأول رئيس لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، ونائب رئيسها ورئيس وزرائها، وتشكيل مجلس الوزراء. وقد وضعت هذه التطورات حداً لفترة من عدم اليقين السياسي بشأن إنشاء الحكومة الجديدة، ومهدت الطريق لمزيد من التقدم في عملية السلام.
- ٤ - وفي ١٣ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية التأسيسية، متصرفة بوصفها الهيئة التشريعية - البرلمان، تعديلاً للدستور المؤقت يعكس الاتفاق الذي توصل إليه تحالف الأحزاب السبعة في ٢٥ حزيران/يونيه (انظر S/2008/454، الفقرتان ٦ و ٧). وهياً ذلك الأساس لإجراء مزيد من المفاوضات من أجل تشكيل حكومة تحظى بتوافق الآراء وتقاسم السلطة بين الأحزاب

الرئيسية المنتخبة في الجمعية. بيد أنه تبين أن المفاوضات كانت صعبة بين الأحزاب الأربعة الكبرى الممثلة في الجمعية، وهي الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وحزب المؤتمر النيبالي، والحزب الشيوعي النيبالي (الحزب الماركسي اللينيني الموحد)، ومنتدى حقوق شعب الماديسي. ورشح الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وحزب المؤتمر النيبالي مرشحين للتنافس على منصب الرئيس، وانتخبت الجمعية رام باران ياداف من حزب المؤتمر النيبالي في ٢١ تموز/يوليه، بدعم من الحزب الماركسي اللينيني الموحد ومنتدى حقوق الشعب الماديسي وحزب المؤتمر النيبالي. كما انتخبت الجمعية بارماناندا جهما من منتدى حقوق الشعب الماديسي نائبا للرئيس، بدعم من الأحزاب الثلاثة نفسها.

٥ - وكان للخلافات على الترشيحات وانتخاب الرئيس أثر سلبي على الجو العام لمواصلة المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة. وفي ٢٩ تموز/يوليه، دعا الرئيس ياداف رئيس الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، بوبشا كمال داهال "براشاندا"، بصفته زعيم أكبر حزب في الجمعية، لتشكيل حكومة تحظى بتوافق الآراء في غضون سبعة أيام. ومدد الأجل النهائي لاحقا بثلاثة أيام لإتاحة مزيد من الوقت للمفاوضات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. غير أن الخلافات استمرت بين الأحزاب، حيث أعرب حزب المؤتمر النيبالي عن تردده في الانضمام إلى حكومة يقودها الحزب الماوي قبل أن يفى الماويون بعدد من الشروط المسبقة الرئيسية، بما في ذلك إعادة الممتلكات المصادرة وإصلاح عصبة الشباب الشيوعي التابعة له؛ وسعى حزب المؤتمر النيبالي أيضا إلى الحصول على حقيبة وزارة الدفاع إذا ما انضم إلى الحكومة. وإثر فشل الأحزاب الأربعة في التوصل إلى توافق في الآراء، وافق الحزب الماركسي اللينيني الموحد ومنتدى حقوق الشعب الماديسي، فضلا عن عدد من الأحزاب الصغيرة، على دعم ترشيح بوبشا كمال داهال "براشاندا" لتولي منصب رئيس الوزراء والانضمام إلى حكومة الائتلاف بقيادة الحزب الماوي.

٦ - وبالنظر إلى عدم التوصل إلى توافق الآراء، نقلت صلاحية انتخاب رئيس الوزراء إلى الهيئة التشريعية - البرلمان، وتم الانتخاب في ١٥ آب/أغسطس. وكان المرشحان المتنافسان على هذا المنصب بوبشا كمال داهال "براشاندا" ومرشح حزب المؤتمر النيبالي شير باهادور ديوبا، وهو رئيس وزراء سابق. وانتُخب داهال بفوزه على ٤٦٤ صوتا وحصل ديوبا على ١١٣ صوتا. ومن ثم قررت اللجنة العاملة المركزية لحزب المؤتمر النيبالي أنه ينبغي للحزب ألا ينضم إلى حكومة وطنية بل أن يدخل في المعارضة.

٧ - وأدى بوبشا كمال داهال "براشاندا" اليمين بصفته رئيسا للوزراء في ١٨ آب/أغسطس. ومن ثم اتفقت الأحزاب الرئيسية الثلاثة المشكلة للائتلاف، وهي الحزب الشيوعي

النيبالي (الماوي)، والحزب الماركسي اللينيني الموحد، ومنتدى حقوق الشعب الماديسي على برنامج حد أدنى مشترك لتنفيذ الحكومة الجديدة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أنجز رئيس الوزراء عملية تشكيل مجلس وزراء يتألف من ٢٥ عضواً، يضم ١٠ وزراء (إضافة إلى رئيس الوزراء) من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، و ٦ وزراء من الحزب الماركسي اللينيني الموحد، و ٤ وزراء من منتدى حقوق شعب الماديسي، ووزير واحد من كل من الأحزاب الصغيرة الأربعة. وعُيّن بامديف غوتام، كبير مرشحي الحزب الماركسي اللينيني الموحد، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية. وعين زعيم منتدى حقوق الشعب الماديسي، أبندرا ياداف، وزيرا للخارجية. واحتفظ الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بوزارات المالية والدفاع والسلام والتعمير. وليس هناك إلا أربع نساء بين أعضاء مجلس الوزراء.

٨ - وواجهت الحكومة الجديدة أول أزمة كبرى في ١٨ آب/أغسطس عندما فاض نهر كوشي في المنطقة الشرقية من نيبال فغمر أجزاء كبيرة من مقاطعة سنساري وولاية بيهار المجاورة لها في الهند. وتضرر من ذلك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص في نيبال، و ٣,٢ ملايين شخص في الهند. واستجابت الحكومة على الفور، حيث أوعزت إلى قوات الأمن بالمساعدة في إغاثة المتضررين من الفيضانات وتوفير المساعدة للضحايا. وأدت وكالات الأمم المتحدة أيضاً دوراً هاماً في توفير الإغاثة. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، تعين على الحكومة أن تعالج مشكلة التشرّد المؤقت لـ ١٨٠ ٠٠٠ شخص بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية الشديدة في المنطقة الغربية الوسطى والمنطقة الغربية القصوى من البلد.

٩ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آب/أغسطس، زار رئيس الوزراء الصين لحضور مراسم اختتام دورة الألعاب الأولمبية. وقام في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر بزيارة رسمية للهند. وفي بيان مشترك صدر في نهاية الزيارة، تعهدت الحكومتان بتعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع نطاق الروابط الاقتصادية. واتفقتا على تشكيل لجنة على مستوى وزيري الخارجية لاستعراض معاهدة السلام والصداقة لعام ١٩٥٠ وغيرها من الاتفاقات، وتعديلها وتحديثها، مع الاعتراف على النحو الواجب بالسماوات الخاصة للعلاقة الثنائية. وسافر رئيس الوزراء أيضاً إلى نيويورك لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وشارك في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وقد استقبلت رئيس الوزراء في ٢٧ أيلول/سبتمبر، حيث أعرب عن تقديره لدعم الأمم المتحدة لعملية السلام في نيبال، وكرر دعوة الحكومة السابقة لزيارة نيبال، وقبلت هذه الدعوة.

١٠ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس إلى الهيئة التشريعية - البرلمان وثيقة سياسات وبرامج الحكومة، المعدة استناداً إلى برنامج الحد الأدنى المشترك المتفق عليه بين الشركاء

الرئيسيين في الائتلاف، واعتمدت تلك الوثيقة بعد مناقشتها. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، عرض وزير المالية، بابورام بهاتاراي، على الهيئة التشريعية - البرلمان ميزانية الحكومة للفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترصد الميزانية اعتمادات للبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف على وجه الخصوص المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل، وسكان المناطق النائية والمجموعات المهمشة تاريخياً. وخلال مناقشة الميزانية، أعرب أعضاء حزب المؤتمر النيبالي المعارض وأعضاء في بعض الأحزاب الأخرى عن قلقهم بشأن المستويات المقترحة للنفقات وللإيرادات اللازمة. وبعد أن قدمت تنقيحات لمعالجة بعض الشواغل، تقرر استئناف المناقشة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بعد مهرجان داشاين.

١١ - وأعرب شركاء الائتلاف، فضلاً عن أحزاب المعارضة، علناً عن بعض الانتقادات لقيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للحكومة ولنواياه المستقبلية، ونشأت توترات كبيرة على المستوى المحلي. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اتفقت أحزاب الائتلاف على تشكيل لجنة تنسيق سياسي رفيعة المستوى. وفي الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، بادر الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إلى عقد اجتماع هام مع لجنته المركزية لمناقشة استراتيجيته بعد تشكيل الحكومة. وأرجئ الاجتماع حتى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن تقرر عقد اجتماع أوسع نطاقاً للحزب في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

صياغة الدستور

١٢ - منذ انعقاد الجمعية التأسيسية لأول مرة في ٢٨ أيار/مايو، لم يحرز تقدم يذكر في إنجاز مهمتها الرئيسية المتمثلة في صياغة دستور جديد. وفي ٢٤ تموز/يوليه، انتُخب سوباس شاندرنا نيمبانغ من الحزب الماركسي اللينيني الموحد، الذي كان رئيس الهيئة التشريعية المؤقتة - البرلمان، رئيساً للجمعية وللهيئة التشريعية - البرلمان، دون منافس. ويعود السبب الرئيسي للتأخير الطويل الأمد في إنجاز المهمة، إضافة إلى الانشغال الطويل للأحزاب السياسية بانتخاب الرئيس ورئيس الوزراء وتشكيل حكومة، إلى الخلافات حول النظام الداخلي الذي لم يكن قد اعتمد بعد عندما أُرجئت جلسة الجمعية حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويثير هذا التأخير شواغل بشأن إمكانية إنجاز مهمة الجمعية في غضون فترة السنتين المنصوص عليها في الدستور المؤقت.

الدمج وإعادة التأهيل

١٣ - يقضي الاتفاق، الذي توصل إليه في ٢٥ حزيران/يونيه تحالف الأحزاب السبعة، بأن يتم البت في مستقبل أفراد الجيش الماوي الذين تتحقق البعثة من وضعهم من خلال إعادة

تشكيل اللجنة الخاصة المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وفي المادة ١٤٦ من الدستور المؤقت (انظر S/2008/454، الفقرة ٩). وسيكون للمقاتلين المتحقق من وضعهم الخيار بين إمكانية دمجهم في الأجهزة الأمنية "بعد الوفاء بالشروط الموحدة"، وبين الحصول على حزمة اقتصادية أو بدائل أخرى لإعادة تأهيلهم. وسيظل أفراد الجيش الماوي وأسلحته تحت إشراف اللجنة الخاصة ومراقبتها وإدارتها إلى أن يتم دمجهم وإعادة تأهيلهم على نحو كامل، ولن يشارك المقاتلون الماويون، اعتباراً من بداية عملية دمجهم وإعادة تأهيلهم، في أي تنظيم سياسي، حيث يتعين عليهم الاختيار بين المسؤوليات السياسية أو العسكرية.

١٤ - وعندما أصبح بوشبا كمال داهال "براشاندا" رئيساً للوزراء، لم يعد القائد الأعلى للجيش الماوي، كما تخلّى القادة الذين يشغلون مناصب في الحكومة أو الجمعية التأسيسية عن مناصبهم العسكرية. وقد عُيّن ناندا كيشور بن "باسانغ"، الذي كان سابقاً نائب قائد، قائداً للجيش الماوي، ويظل نائب رئيس اللجنة المشتركة للتنسيق والرصد التابعة للجيش الماوي. بيد أن اللجنة الخاصة، التي ينبغي وفقاً للاتفاق المبرم في ٢٥ حزيران/يونيه تشكيلها على أساس تعدد الأحزاب، بما في ذلك حزب المؤتمر النيبالي المعارض، فضلاً عن الأحزاب الحاكمة، لم تنشأ بعد. ومن جهة أخرى، لا يزال زعماء الأحزاب السياسية وأفراد عسكريون متقاعدون وممثلون عن المجتمع المدني يعربون علناً عن مواقف شديدة الاختلاف بشأن دمج أفراد الجيش الماوي في الجيش النيبالي، وهي مسألة لا تزال تتسم بأهمية رئيسية بالنسبة لعملية السلام.

١٥ - وعلى الرغم من بعض التحسينات، استمرت المشاكل في مواقع تجميع قوات الجيش الماوي. فالبنية الأساسية لمواقع تجميع القوات غير كافية لتلبية بعض الاحتياجات الأساسية لعدد كبير من المقاتلين، وخاصة خلال موسم الرياح الموسمية. وأفاد قادة الفرق الماويين بأن العديد من المقاتلين في مواقع التجميع أصيبوا بأمراض خلال موسم الرياح الموسمية الأخير. وكثيراً ما اشتكوا من الافتقار إلى دعم الحكومة في ثلاثة مجالات حيوية - هي تلبية الاحتياجات الغذائية للمقاتلين بسبب بدل المعيشة اليومي المنخفض، وتوافر مياه الشرب النظيفة، وتوفير ما يكفي من المرافق الصحية. وأعادت الحكومة الجديدة تشكيل لجنة إدارة مواقع تجميع القوات تحت رئاسة وزير السلام والتعمير، نائب قائد الجيش الماوي السابق جاناردان شارما "براهماكار"، ومن المقرر أن تعالج هذه اللجنة مسألة تحسين الظروف في مواقع تجميع القوات، وقد قررت زيادة بدل المعيشة اليومي للمقاتلين.

١٦ - وكانت المبالغ الكبيرة من الرواتب الشهرية المتأخر في دفعها للمقاتلين المتحقق من وضعهم مصدر شكاوى مديدة للجيش الماوي، إذ أن الحكومة السابقة كانت تربطها بعدم

إعادة المايوين للممتلكات التي صادروها خلال النزاع المسلح. ودفعت الحكومة المنتهية ولايتها مرتبات ثلاثة أشهر في آب/أغسطس. ودفعت الحكومة الجديدة الآن الرواتب المتأخرة عن ١٢ شهرا للفترة الممتدة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقررت زيادة المدفوعات الشهرية.

١٧ - وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وممثلي الخاص المعني بالأطفال في النزاع المسلح إصرارهم على ضرورة الوفاء بصورة عاجلة بالتعهد بتسريح الأفراد الذين كانوا قسراً في أيار/مايو ٢٠٠٦ من مواقع تجميع القوات، فضلاً عن سائر الأفراد الذين أثبتت عملية التحقق من وضعهم التي أجرتها البعثة عدم أهليتهم. وأعلن الوزراء المايويون أنه ما من عقبات سياسية تحول دون المضي قدماً في عملية التسريح. بمجرد التأكد من أن الترتيبات المناسبة قد اتُخذت لدعم إعادة إدماج المسرّحين. وتقوم اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة بمحاورة وزارة السلام والتعمير لمناقشة الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة للمساعدة والتي مضى عليها وقت طويل الآن.

التحديات الأخرى التي تعترض سبيل عملية السلام

١٨ - لم يتم قبل انتخاب الجمعية الوطنية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أو التغيير الحكومي ولغاية الآن الوفاء بتعهدات عديدة أخرى قُطعت في إطار عملية السلام. وتشمل هذه التعهدات التعويض على الضحايا، والتحقيق في مصير المختفين، وعودة المشردين وإعادة الممتلكات التي تمت مصادرتها خلال النزاع، فضلاً عن إنشاء اللجان العديدة التي نصّت عليها اتفاقات السلام. وأعادت الحكومة الجديدة تأكيد معظم تلك التعهدات وخصصت لها اعتمادات في ميزانيتها، لكن ما يتعلق منها بإعادة الممتلكات وإصلاح عصبة الشباب الشيوعي لا يزال مصدر قلق خاص لدى منتقدي الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، شأنه في ذلك شأن الالتزام بالتعويض المنصف على جميع فئات ضحايا النزاع.

١٩ - وتواجه عملية السلام تحديات مستمرة على الصعيد المحلي. فقد حصل تنافس كبير بين كوادرات الأحزاب حول السيطرة على الميزانيات المخصصة لتنمية المجتمعات المحلية وعمليات استدراج العروض على صعيد المقاطعات في ما يتعلق بالبرامج التي تموّلها الدولة. وأعربت الجهات المانحة عن قلقها إزاء إمكانية حدوث تدخل غير ملائم في عملية تمويل التنمية وبرامج التعمير. وأدّت هذه التدخلات إلى وقوع عدد من الاشتباكات، وخصوصاً في مقاطعات التلال. وقيل إن عصبة الشباب الشيوعي كانت وراء القسم الأكبر منها. وقامت أحزاب سياسية أخرى أيضاً بتنفيذ الأجنحة الشبابية القائمة أو تشكيل أجنحة جديدة. وشاركت القوة الشبابية التابعة للحزب الماركسي اللينيني الموحد، بشكل خاص، في أنشطة زُعم إنها

لمنع الفساد، وكذلك في التنافس على السيطرة على آلية صنع القرارات على الصعيد المحلي وعلى تخصيص الموارد. ووقعت عدة اشتباكات بين الكوادر والأجنحة الشبابية، ويمكن لهذه الاشتباكات أن تتفاقم إذا لم تشكل قريبا سلطة محلية فعلية. والحكومة ملتزمة بإنشاء هيئات حكومية محلية مؤقتة متعددة الأحزاب، وكذلك لجان محلية للسلام، الأمر الذي لم يتحقق فعليا حتى الآن إلا في عدد قليل من المقاطعات.

٢٠ - ولا تزال سيادة القانون ضعيفة إلى حد بعيد في تاراي حيث تتواصل أعمال الاختطاف والقتل وتزايد صعوبة التمييز بين الأحداث السياسية الدوافع التي ترتكبها الجماعات المسلحة المحظورة وبين الأعمال الإجرامية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، قررت الحكومة توجيه دعوة لإجراء محادثات إلى الجماعات المسلحة من منطقة تاراي التي أعلن بعضها وقف إطلاق النار في فترة المهرجان، وعيّنت فريقا من ثلاثة وزراء لفتح قنوات الحوار معها.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصلت سلسلة من الإضرابات وأعمال الاحتجاج الأخرى بسبب مجموعة من المسائل، مما أدى إلى تعطيل الحياة اليومية بشكل كبير وإلحاق خسائر اقتصادية. وشملت هذه الحوادث أعمال احتجاج على قرار نائب الرئيس أداء اليمين باللغة الهندية بدلا من النيبالية، وعلى ارتفاع الأسعار ونقص الوقود والأغذية والسلع الأساسية الأخرى، والمشاكل المرتبطة بالنقل، واستيلاء الكوادر الماويين على الأراضي، ومعارضة إقامة دولة اتحادية وعلمانية، وتخفيض ميزانية النفقات المرتبطة بالمهرجان.

ثالثا - مركز بعثة الأمم المتحدة في نيبال

٢٢ - نتيجة لإنجاز البعثة بعض جوانب ولايتها، واستجابةً للمقترحات الواردة في تقريرها الأخير، جرى تقليص عدد موظفي البعثة إلى حد كبير جدا. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد الموظفين الإجمالي ٢٨٣ موظفا من أصل ٣٠٦ من الموظفين المدنيين المأذون بهم، و ٨٥ من مراقبي الأسلحة من أصل قوام مأذون به يبلغ ٩٠ مراقبا. وتبلغ نسبة النساء ٣٠ في المائة من قوام الموظفين المدنيين، و ٥٧ في المائة من قوام الموظفين الفنيين، و ٢٥ في المائة من قوام الموظفين الإداريين. وهناك ثلاث نساء بين مراقبي الأسلحة الذين يشكلون فئة من الموظفين خاضعة إلى حد بعيد لترشيحات تقدمها الدول الأعضاء.

٢٣ - ويؤسفني أن أفيد بأن اتفاق مركز البعثة لم يُوقع بعد. وقد سُويت جميع المسائل المتعلقة في هذا الشأن لكن تلزم موافقة مجلس الوزراء على الاتفاق قبل أن يُوقع باسم حكومة نيبال.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

٢٤ - واصل مكتب رصد الأسلحة رصد امتثال الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وجرى الاضطلاع بهذه المهمة بعدد منخفض من الموظفين. وأعاد المكتب تنظيم انتشاره في إطار خطة تقليص قوام موظفيه، وفي ١١ تموز/يوليه حُلت الفصائل في ثلاثة قطاعات هي القطاع الشرقي (بيراتناغار) والقطاع الأوسط (كاتماندو) والقطاع الغربي (نيبالغونج). ولا يزال مراقبو الأسلحة متمركزين في مواقع التجميع الرئيسية السبعة للجيش الماوي وفي موقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي، حيث يقومون بمراقبة أماكن تخزين الأسلحة على مدار الساعة. وتقوم أفرقة متجولة بتنفيذ عمليات أخرى انطلاقاً من تلك المواقع ومن مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتماندو.

٢٥ - وواصلت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد عقد اجتماعاتها برئاسة رئيس مراقبي الأسلحة بالنيابة. وواصل الضابطان الرفيعا المستوى اللذان يمثلان الجيش النيبالي والجيش الماوي تعاونهما الوثيق في مجال صنع القرارات وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير لبناء الثقة وحل المنازعات. وبحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر، كانت اللجنة قد عقدت ٨٥ اجتماعاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد خمسة اجتماعات. ونُظر في عمليتي انتهاك مفترضتين للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين.

٢٦ - وبناء على طلب من الحكومة، شهد مراقبو الأسلحة التابعون للبعثة بين ١٧ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر تسديد مرتبات أفراد الجيش الماوي المستحقة لهم عن فترة ثلاثة أشهر. واستجابة لطلب آخر، شهد مراقبو الأسلحة بين ٢ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر عملية تسديد أخرى للمرتبات عن فترة ١٢ شهراً تغطي التأخرات حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨.

باء - إجراءات إزالة الألغام

٢٧ - ما فتئت وحدة مكافحة الألغام التابعة للبعثة، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تقدم الدعم للجيش النيبالي والجيش الماوي للوفاء بما يفرضه عليهما الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين من التزامات. وكما ذكر في تقرير الأخير، أُنجز تدمير جميع الأجهزة المتفجرة المرتجلة الموجودة في مواقع تجميع قوات الجيش الماوي. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت الحكومة إلى الأمم المتحدة رسمياً مواصلة تقديم المساعدة إلى برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنفذه. والالتزام الرئيسي الذي يفرضه اتفاق السلام الشامل والذي لم يتم الوفاء به بعد هو تطهير حقول الألغام الـ ٤٨ الباقية التي زرعها الجيش النيبالي خلال الحرب

الأهلية؛ وحتى تاريخه، جرى تطهير خمسة حقول بشكل كلي، وثلاثة حقول بشكل جزئي. وسيجري في المستقبل تحويل المساعدة من البعثة إلى عملية لفريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام تصبح جزءا من مهام فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك تحت إشراف المنسق المقيم.

جيم - حماية الأطفال

٢٨ - واصل فريق حماية الأطفال، الذي يضم الآن مستشارا دوليا ومستشارا وطنيا، رصد حالة الأطفال في مواقع تجميع قوات الجيش الماوي وأولئك الذين أفرج عنهم بشكل غير رسمي. ولم يكن قد جرى رسميا، بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، تسريح مقاتلين غير مؤهلين وبخاصة بين القصر والمجندين حديثا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت البعثة والحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) مزيدا من المباحثات بشأن عملية التسريح (انظر الفقرة ١٧). وأبدت وزارة السلام والتعمير التزامها بوضع خطة لتسريح المقاتلين غير المؤهلين وإعادة تأهيلهم بمساعدة الأمم المتحدة، وأعربت عن رغبتها في بدء هذه العملية قبل تشكيل اللجنة الخاصة.

٢٩ - ولم يُستحدث أي إجراء يتيح للأفراد الذين جرى التحقق من وضعهم، بمن فيهم القصر والمجندون حديثا، مغادرة صفوف الجيش الماوي قبل بدء عملية التسريح الرسمية. وقد تمت بعض عمليات الإفراج غير الرسمية من مواقع التجميع لكن إدارة هذه العمليات لم يضطلع بها بالشكل المناسب، مما عرّض الأفراد المعنيين لبعض المخاطر. وشملت هذه المخاطر ردود فعل سلبية من قبل مجتمعاتهم المحلية وكذلك من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) الذي يعتبر المغادرين بهذه الطريقة فارين. وعموما، كلما طالت إقامة القصر والمجندين حديثا في مواقع التجميع كلما ازدادت إمكانية إعادة إدماجهم في المجتمع صعوبة.

٣٠ - وبالاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف، واصل فريق حماية الأطفال الإبلاغ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، قدم فريق حماية الأطفال إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، عن طريق مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، معلومات عن التقدم المحرز على صعيد التسريح وعن انتهاكات حقوق الأطفال. وفي آب/أغسطس، أصدر ممثلني المعني بالأطفال والتزاع المسلح بيانا دعا فيه إلى الإفراج الفوري عن القصر الذي لا يزالون في مواقع التجميع.

دال - الشؤون السياسية

٣١ - استمر مكتب الشؤون السياسية في رصد الحالة السياسية في البلد وتحليلها ومساعدة قيادة البعثة في جهودها الرامية إلى دعم عملية السلام. وواصل موظفو الشؤون السياسية عقد اجتماعات منتظمة مع الأطراف السياسية المعنية، بمن فيها المسؤولين الحكوميين وممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وواصل المكتب تقييم حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل وغيره من الاتفاقات ذات الصلة. وقدم إحاطات لفريق الأمم المتحدة القطري ولاجتماعات المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

هاء - الإعلام

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت وسائل الإعلام الوطنية والدولية على انتخاب الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء، فضلاً عن تشكيل الحكومة. وأولت وسائل الإعلام اهتمامها لعرض ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وللمجموعة ردود الفعل الصادرة عن مختلف الأحزاب السياسية. وتداولت وسائل الإعلام المسائل التي أحاطت بزيارة رئيس الوزراء إلى الصين والهند. كما ناقشت مسألة إدماج المقاتلين الماويين مناقشة مستفيضة، وكذلك الظروف الصعبة التي لا تزال تشهدها مواقع تجميع قوات الجيش الماوي مع التركيز بشكل خاص على معاناة الأطفال الحديثي الولادة. وغطت وسائل الإعلام الوطنية والدولية تغطية بارزة لزيارة رئيس الوزراء إلى نيويورك لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٣٣ - وحظي الدمار الذي سببته الفيضانات في شرق نيبال وغربها بتغطية واسعة، مع التركيز، على حد سواء، على معاناة الضحايا وعلى التعاون بين حكومتي نيبال والهند لمعالجة المشكلة. ونقلت وسائل الإعلام النداء الموجه إلى الجهات المانحة استجابة مختلف وكالات الأمم المتحدة الموجودة في نيبال.

٣٤ - وبمناسبة اليوم الدولي للسلام، شارك ممثلي الخاص في احتفال نظمته وزارة السلام والتعمير ونقل فيه رسالتي العالمية وألقى كلمة تناول فيها إنجازات عملية السلام وتحدياتها في نيبال. وغطت وسائل الإعلام هذا الاحتفال على نطاق واسع.

٣٥ - وقلص الفريق الإعلامي الأصغر حجماً أنشطته الإنتاجية. فقام بإصدار العدد الأخير من صحيفة البعثة، فضلاً عن معجم نيبالي إنكليزي. وأعاد تصميم موقع البعثة الشبكي وقام بتحديثه، وواصل أنشطة رصد وسائل الإعلام بشكل يومي وعمل على تنظيم معرض فوتوغرافي عن الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام في نيبال. وكان هذا المعرض جزءاً من

معرض متعدد الوسائط أُقيم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في آب/أغسطس تحت شعار "نحو تحقيق سلام شامل" لإبراز دور الأمم المتحدة في دعم عملية السلام في نيبال.

٣٦ - وتوقف بث البرنامج الإذاعي الأسبوعي للبعثة في نهاية آب/أغسطس بعد إذاعته لمدة سنة على الصعيد الوطني. وكانت الحلقة الختامية عبارة عن برنامج خاص أُذيعت فيه رسالة من ممثلي الخاص تعهد فيها بمواصلة منظومة الأمم المتحدة دعم السلام والتنمية في نيبال. وواصل الفريق الإعلامي تقديم المساعدة لإعداد الترتيبات الرامية إلى تمكين الفريق القطري من الاستمرار في إصدار هذا البرنامج الإذاعي.

٣٧ - وواصل فريق الترجمة التحريرية، رغم الانخفاض الشديد في عدد أعضائه أيضا، دعم جميع الأقسام الفنية والإدارية التابعة للبعثة، إضافة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة من الاتصالات لفريق الأمم المتحدة القطري عندما كان يساعد الحكومة في معالجة الأزمة التي سببتها فيضانات نهر كوشي.

واو - السلامة والأمن

٣٨ - ظلت الحالة الأمنية في البلد هادئة نسبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتعرض موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها لتهديد مباشر أو غير مباشر. وقلص قسم السلامة والأمن عدد موظفيه بشكل كبير. وظل التنسيق والتعاون مع مكتب نيبال التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن قوين وموجهين نحو كفالة استمرار الموظفين في توخي الحذر والامتنثال لإجراءات الأمم المتحدة المطبقة حاليا في ما يتعلق بالأمن والتنقل.

خامسا - دعم البعثة

٣٩ - جرى تقليص عنصر الدعم التابع للبعثة بشكل متناسب مع إغلاق مكاتبها في المناطق وتقليص حجم ونطاق الاحتياجات من خدمات الدعم. ولا يزال استمرار وجود مراقبي الأسلحة في مواقع التجميع الرئيسية السبعة لقوات الجيش الماوي وقيامهم بتسيير دوريات متنقلة يؤديان إلى تشتت أفراد البعثة جغرافيا على نطاق واسع. لذا، لا تزال هناك حاجة لموارد اتصالات ونقل جوي لتوفير الدعم اللوجستي اللازم والروابط الأمنية والطبية بين كاتماندو ومواقع الانتشار النائية لمراقبي الأسلحة.

٤٠ - ومنذ التقليص الهام الذي شهده عدد أفراد البعثة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، يقوم عنصر الدعم التابع للبعثة تدريجيا بتقليص بُناها التحتية ومواردها المادية. وسيجري استرجاع الأصول المادية والتصرف بها بشكل متناسب مع حجم البعثة المنخفض.

سادسا - حقوق الإنسان

٤١ - تتضمن خطط الحكومة وسياساتها الجديدة المشتمة على بُعد لحقوق الإنسان تعهدات بإنشاء لجنة لتقصي الحقيقة والمصالحة ولجنة للتحقيق في حالات الاختفاء، وفقا لاتفاق السلام، وتعهدات بصياغة سياسة أمنية عامة جديدة وبوضع حد للإفلات من العقاب. وتعهدت الحكومة أيضا بتحسين وضع الفئات المحرومة وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخصوصا في مجالات التعليم والخدمات الصحية ومسائل الأراضي، ووضع حد لممارسة "النبد". كما تعهدت الحكومة باعتماد تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٢ - وإنّ التزام الحكومة بوضع استراتيجية أمنية عامة جديدة أمر مشجع لأن فشل الدول في كفالة الأمن العام لا يزال يشكل عقبة كأداء في وجه تحسين حالة حقوق الإنسان في نيبال. ولا تزال البيئة الأمنية هشة في أنحاء البلد كافة وحفظ الأمن في تاراي وفي مقاطعات التلال النائية لا يزال في حده الأدنى أو عديم الفعالية. ويضاف إلى عدم تسيير شؤون الحكم بالشكل المناسب على الصعيد الوطني تقاعس الإدارة المدنية أو غيابها في مقاطعات عديدة. وأدّى ذلك إلى وجود شعور عام بانعدام القانون في معظم منطقة تاراي وفي بعض مقاطعات التلال، بما فيها المناطق الجنوبية لمقاطعتي كوتانغ وبوجبور في الشرق. ولدى المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمّشة تاريخيا، بشكل خاص، إيمان ضعيف باستعداد الشرطة للاستجابة لمخاوفهم على صعيد الحماية، أو التحقيق بالشكل المناسب في الجرائم التي يقعون ضحايا لها.

٤٣ - وواصلت جماعات مسلحة ناشطة في منطقة تاراي تنفيذ أنشطتها الإجرامية بمنأى عن العقاب، بما في ذلك أعمال القتل والاختطاف طلبا للفدية وتفجير الأجهزة المتفجرة ونشر الابتزاز على نطاق واسع. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي ستواجهها الحكومة في إعادة إحلال سيادة القانون في هذه المنطقة.

٤٤ - وتبرز مواصلة بعض أفراد الشرطة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وللإجراءات القانونية الحاجة الماسة إلى إصلاح قطاع الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت مفوضية حقوق الإنسان قضيتين جرى في سياقهما قتل أعضاء مشبوهين في جماعات مسلحة أو مجرمين مفترضين رميا بالرصاص على يد الشرطة في ظروف توهي بأنهم أعدموا خارج نطاق القانون، مما يرفع عدد القضايا المشابهة إلى ١٤ قضية في عام ٢٠٠٨. وفي معظم القضايا، لم يُجرَ تحقيق رسمي داخلي أو ذو شكل آخر، وسُجلت حالات الوفاة على أنّها "عرضية". وهذه القضايا، إضافة إلى إبرازها ظاهرة إفلات أفراد الشرطة من العقاب وغياب آليات داخلية مستقلة وفعالة للمساءلة، تبين عجز الشرطة عن المحافظة على سيادة

القانون بالوسائل القانونية. علاوة على ذلك، استمر نمط لجوء الشرطة إلى التعذيب وسوء المعاملة في إطار عمليات الاستجواب.

٤٥ - ومن بين التهديدات الأخرى لسيادة القانون نذكر عمليات التدخل السياسي في عمل الشرطة واضطلاع أجنحة شبابية منتسبة إلى جماعات سياسية، وخصوصاً عصابة الشباب الشيعي التابعة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والقوة الشبابية التابعة للحزب الماركسي اللينيني الموحد، بأنشطة "إنفاذ قانون" موازية. وتتداخل أدوار حفظ الأمن المعلنة ذاتياً التي تضطلع بها هذه الجماعات مع مهام الشرطة وتُضعف مصداقية مؤسسات الدولة ومشروعيتها.

٤٦ - وتركز اهتمام الجمهور في تموز/يوليه على حالة المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة، الذين قاموا بحملة في كاتماندو لمطالبة الحكومة بإنشاء لجنة للتحقيق في أعمال العنف ضد المرأة ولتجريم العنف العائلي. كما طالبوا الحكومة أيضاً بأن تأمر بإجراء تحقيق مناسب في وفاة امرأة في كانشانبور يعتقدون أن زوجها قتلها بسبب نشاطها في هذا المجال. ونتيجة للحملة المذكورة، أنشأت الحكومة فرقة عاملة خاصة تتضمن عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة لبحث جميع المخاوف التي أعرب عنها.

٤٧ - ولم يُحرز تقدم على صعيد إنشاء آليات العدالة الانتقالية وذلك إلى حد بعيد بسبب التأخر في تشكيل الحكومة. ويبدو أنّ هناك بعض الحركة في اتجاه إجراء مشاورات أكثر شمولاً في ما يتعلق بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، حتى وإن لم يكن هناك بعد أي مشروع سياسة عامة أو قانون متوافر علناً بشأن تكوين لجنة التحقيق في حالات الاختفاء. ومع أنّ الحكومة قد تعهدت بوضع حد للإفلات من العقاب، فإن تصريحات عامة مفادها أن الدعاوى المقامة ضد أشخاص وُجّهت إليهم التهمة في إطار التراجع ستُسحب، أثارت مخاوف من إمكانية عدم مسائلة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٤٨ - ومضت مفوضية حقوق الإنسان في تعزيز دعمها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عبر القيام بأنشطة مشتركة مع هذه المؤسسة والمساهمة في بناء قدراتها. وشجعت المفوضية اللجنة بشكل متزايد على الاضطلاع بدور ريادي في أنشطة رصد أساسية مثل التحقيقات. كما نفذت العديد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني، وخصوصاً عن طريق تيسير إقامة شبكات في المجتمع المدني لمعالجة مسائل محددة في مجال حقوق الإنسان. ومع دخول تثبيت عملية السلام مرحلة حاسمة، ستستمر المفوضية في موقع

جيد لتزويد الجهات الفاعلة المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد المقاطعات بالدعم والمشورة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

سابعاً - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٤٩ - منذ تقريره الأخير، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تنسيق جهودهما لدعم هذه المرحلة الجديدة من عملية السلام. ويواصل ممثلي الخاص والمنسق المقيم العمل الوثيق لكفالة معالجة مسائل مثل تقديم الدعم لعمليات التسريح وإزالة الألغام بصورة متكاملة.

٥٠ - وتقدم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم لمواقع التجميع، ويضطلعان بالأعمال التحضيرية للقيام في المستقبل بتسريح أفراد الجيش الماوي الذين تتأكد البعثة من أنهم مجندون حديثاً أو قصر. ويُتوقع أن تنسق هذا الدعم فرقة عاملة تابعة للأمم المتحدة تقودها البعثة وتضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي.

٥١ - وفي أيلول/سبتمبر، تم الإفراج عن ١٠ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل دعم المرحلة المقبلة من عملية السلام بواسطة فريق الأمم المتحدة القطري وشركائه الوطنيين. وتفادياً لإنشاء بنية موازية، ستصرف تلك الأموال عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال. والقصد من ذلك تخصيص تلك الموارد في المستقبل القريب لمجالات بالغة الأهمية كجهود الوساطة وبناء السلام على الصعيد المحلي، وإعادة إدماج الجنود المسرحين من مواقع التجميع، وتقديم الدعم التقني للجان الجديدة المتوقع إنشاؤها بموجب اتفاق السلام الشامل، والتدخل من أجل إيجاد فرص عمل لشباب نيبال. ويعتبر كل واحد من هذه المجالات بالغ الأهمية بالنسبة لنجاح عملية السلام. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال أيضاً مرحلة جديدة من برنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الجاري نقله، مثلما سبقت الإشارة أعلاه (الفقرة ٢٧)، ليكون تحت إشراف المنسق المقيم.

٥٢ - وقد وافق البنك الدولي مؤخرًا، وهو عضو نشيط في فريق الأمم المتحدة القطري في نيبال، على عملية لدعم السلام في حالات الطوارئ. بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار، سينفق معظمه للمساهمة في دفع الأجر الشهري للأفراد الماويين في مواقع التجميع ولدفع مبالغ غير متكررة لأسر الأشخاص الذين قتلوا في النزاع. ويخصص ما تبقى من ذلك المبلغ لدعم عملية إعادة إدماج السكان المتضررين من النزاع ولبناء قدرات مؤسسات السلام، على أن تحدد

الحكومة استخداماته بالتشاور مع البنك الدولي ومع شركاء تنمية آخرين لهم دور في عملية السلام.

٥٣ - وفي ١٨ آب/أغسطس، تصدع السد الشرقي على نهر كوشي الواقع في شرق نيبال، وهو أحد أكبر أحواض الأنهار في آسيا. وأدت قوة اندفاع الماء إلى تحول مجرى ٨٠ في المائة من مياه النهر، مما قطع سبل الوصول إلى المناطق المغمورة بالمياه. وتشرد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص من نيبال، منهم نحو ٤٠ في المائة من ولاية بيهار في الهند. والمشردون موجودون في مواقع إيواء مؤقتة في مقاطعتي سونساري وسابتاري.

٥٤ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة عن حالة الطوارئ في تلكما المقاطعتين. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اتفق شركاء الفريق القطري للعمل الإنساني على إضفاء الصبغة الرسمية على اتباع نهج عنقودي في نيبال، فعُينوا قادة مجموعات لتحسين التنسيق والمساءلة في مجالات الأغذية (برنامج الأغذية العالمي)، والصحة (منظمة الصحة العالمية)، والتغذية (اليونيسيف)، والحماية (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، والماء والإصحاح والنظافة (اليونيسيف)، وتنسيق وإدارة المخيمات (المنظمة الدولية للهجرة)، والتعليم (اليونيسيف ومنظمة "إنقاذ الطفولة"). وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خدمات تنسيق ميدانية في المقاطعات المتضررة وأرسل فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق لدعم عمليات التقييم. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أطلق نداء لجمع التبرعات لضحايا الفيضانات وحدد المبلغ المطلوب في ١٥,٥ مليون دولار من أجل تغطية الاحتياجات الطارئة على مدى الأشهر الستة التالية. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، نتج عن النداء جمع ٤٢ في المائة من المبلغ المطلوب، بما فيه منحة بقيمة ٢,٥ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ.

٥٥ - وثلثت الشواغل الملحة في ضمان تسجيل جميع الأشخاص المحتاجين للمساعدة وفي تحديد مواقع مناسبة للإيواء في أقرب وقت ممكن. وتضرر أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص من الفيضانات والانهيارات الأرضية في المنطقة الغربية الوسطى والمنطقة الغربية القصوى من نيبال جراء الأمطار التي لم تكف عن الهطول يوم ١٩ أيلول/سبتمبر. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، كانت مستويات المياه قد انخفضت بشكل كبير واستطاع العديد من الأشخاص المشردين العودة إلى بيوتهم. وكانت هناك حاجة إلى المساعدة في ترميم البيوت وإعادة سبل كسب العيش وإصلاح مراكز توزيع المياه المتضررة. وكانت الأمم المتحدة تساعد السلطات المحلية في إغاثة السكان وفي دعم عمليات الترميم وتم الإفراج عن مبلغ إضافي قدره مليون دولار من الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ من أجل المساعدة في التصدي لتبعات هذه الحالة الجديدة في التشرّد. وقد دل تقييم مشترك بين

الوكالات على أن نحو ثلث السكان المتضررين هم من أقل المجموعات تمكنا وعلى أن المساعدة لم تستهدف الأشخاص المشردين الذين يعيشون في كنف أسر مضيفة أو في مخيمات عفوية. وتستخدم هذه المجموعات من المشردين أكثر من غيرها استراتيجيات التصدي للأضرار وهي أقلها استهلاكاً للموارد.

٥٦ - وقد أدت عوامل كثيرة إلى تفاقم مشكلة الانعدام المزمّن للأمن الغذائي الذي يواجهه البلد، وخصوصاً الزيادات في أسعار الوقود والأغذية الأساسية إلى جانب تناقص كميات أهم المحاصيل. ونجّمت أنواع أخرى من القيود عن انتشار الاضطرابات التي تحول دون تسليم الإمدادات الغذائية خصوصاً في مقاطعات التلال. وتواجه المجموعات المهمشة، كالعمال الذين كانوا مسترقين، مخاطر محددة فيما يتعلق بضمان الحصول على كمية كافية من الإمدادات الغذائية نتيجة التمييز ضدهم في الحصول على الأرض وغيرها من الموارد، بما فيها الغابات ومناطق صيد الأسماك. وقد طلبت حكومة نيبال من الأمم المتحدة أن تمد يد العون إلى نحو ٦,٧ ملايين نسمة (٢٥ في المائة من السكان) يحتاجون إلى المعونة الغذائية.

٥٧ - وفي ١٨ آب/أغسطس، دشن رئيس ديواني مكتب مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو، فبلغّ تهاني إلى الرئيس المنتخب حديثاً ورئيس الوزراء خلال اجتماعه بهما ونقل تأكيدات على الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة مستقبلاً للسلام والتنمية في نيبال. وسيدعم المركز الإقليمي عملية السلام من خلال عمله في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تعزيز التقيد بمعايير نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وسيدعم المركز التثقيف في مجال نزع السلاح ومبادرات السلام ويعمل على تمكين ركائز بناء الثقة والأمن بين الدول الأعضاء في المنطقة.

ثامناً - الملاحظات

٥٨ - لقد كانت الإنجازات الكبرى التي حققتها عملية السلام، التي قادت جميع مراحلها الجهات الفاعلة النيبالية نفسها، موضع إعجاب المجتمع الدولي. وقد شددت تكراراً، شأني في ذلك شأن أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، على أهمية مواصلة التعاون بين الأحزاب السياسية، وهو التعاون الذي قامت عليه عملية السلام والذي جعلها تحقق ما حققته حتى الآن. وأدى حزب المؤتمر النيبالي، بقيادة رئيس الوزراء السابق، جيريما براساد كويرالا، دوراً رئيسياً في تلك العملية، ورغم أنه قرر عدم الانضمام إلى الحكومة الائتلافية التي ترأسها الماويون، فإنني أرحب بالتزامه بالتعاون في صياغة الدستور الجديد وفي إكمال عملية السلام. وأرحب أيضاً بالالتزامات التي أعرب عنها مؤخراً رئيس الوزراء، بوشبا كمال داهال "براشاندا"، إزاء شخصي وإزاء الجمعية العامة نيابة عن الحكومة ذات القيادة الماوية، بأن

يوصل عملية السلام إلى خاتمتها المنشودة وإلى الديمقراطية القائمة على تعددية الأحزاب وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٥٩ - ومن الممكن تفهم حالات التأخير التي شابت تشكيل الحكومة ولكنها حالت دون تقديمي تقريراً عن التقدم المأمول باتجاه إكمال أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال بحلول نهاية الولاية الحالية، وفق طلب المجلس. وإن إنشاء اللجنة الخاصة للإشراف على إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي أمر حاسم في هذا الشأن. وقد أكدت الحكومة لممثلي الخاص أن هذا الأمر يحظى بأولوية كبرى وأنا على يقين أن تلك اللجنة ستكون قد أنشئت عند نظر المجلس في هذا التقرير.

٦٠ - ونص الاتفاق، الذي توصل إليه في ٢٥ حزيران/يونيه تحالف الأحزاب السبعة، على أن يُفرغ من الاندماج وإعادة التأهيل في غضون ستة أشهر. بيد أنه يستحيل التنبؤ بالوقت الذي ستصبح فيه اللجنة الخاصة قادرة على اتخاذ قرارات هامة وبالمدة التي سيتطلبها تنفيذ تلك القرارات قبل أن تشرع في القيام بعملها. ومن الواضح أن ثمة خلافات حقيقية يجب التغلب عليها. ولكن يحذوني أمل صادق في أن الأطراف ستسعى إلى تحقيق توافق في الآراء والتوصل إليه في أقرب وقت ممكن لأن هذا الأمر لا يزال مسألة رئيسية في عملية السلام.

٦١ - وفي تلك الأثناء، حث ممثلي الخاص الحكومة والجيش الماوي على بحث اتخاذ تدابير مؤقتة حالما يوضع الجيش الماوي تحت سلطة اللجنة الخاصة، وهو الأمر الذي قد يسهل مسؤوليات الرصد التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وربما يكون من جملة تلك التدابير دمج مراكز التجميع في عدد محدود من المواقع، وتجميع الأسلحة المخزنة حالياً تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة أو اتخاذ قرارات أخرى بشأنها. وقد تم تقبل تلك الاقتراحات بصدر رحب غير أنه لن يتسنى تحديد ما إذا كان سيتم تخفيض عدد مراقبي الأسلحة مرة أخرى ومتى سيتم ذلك قبل نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة إلا بعد أن تتخذ الحكومة القرارات اللازمة. ومثلما سبقت الإشارة في الفقرة ٢٢، فإن العدد الإجمالي للموظفين في بعثة الأمم المتحدة في نيبال أقل بالفعل من المستوى المسموح به وستواصل إدارة البعثة اقتناص الفرص للقيام بمزيد من التخفيضات في عدد الموظفين بوسائل من جملتها ملء الوظائف الأساسية فقط عند شغورها وإتمام نقل الأنشطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٢ - وإنني أشجع الحكومة على أن تعجل أكثر ما يمكن في تهيئة ظروف مواتية لإتمام أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وفق ما حث عليه المجلس. وفي الوقت نفسه، قام المجتمع الدولي باستثمار ضروري هام ومثمر في آن معاً عندما دعم عملية السلام في نيبال وسيكون استمرار المساعدة مهما لضمان انتهائها وتوطيدها بنجاح. وفي حين أنه ينبغي التشديد

بالأساس حاليا على بناء السلام من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صياغة الدستور الجديد، فإن التجربة قد أظهرت في العديد من البلدان أخطار عدم معالجة قضية المقاتلين السابقين معالجة ناجحة وما يمثل ذلك من مخاطر على دوام الاستقرار.

٦٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن صادق تقديري للدول الأعضاء في مجلس الأمن ولدول أعضاء أخرى لما تقدمه من دعم متواصل إلى نيبال. كما أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص وللموظفين التابعين له وشركائهم من المنظمات في نيبال لما يبدونه من تفان في الجهود التي يبذلونها.